

Distr.: General
21 November 2014
Arabic
Original: French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثالثة والخمسون

٤-١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية

العامة: الموضوع ذو الأولوية: إعادة النظر في

التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر

بيان مقدم من رابطة تعزيز مكافحة أعمال العنف ضد المرأة والمشاركة
في النهوض بالمرأة الأفريقية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

171214 171214 14-65338 X (A)



البيان

قضايا وتحديات مكافحة الفقر المرتبطة بالمفهوم الجنساني وتمكين المرأة

الهدف والغاية

البحث عن السبل والطرائق الكفيلة بالمساعدة في إشراك وإدراج المرأة في عملية الحد من الفقر، مع مراعاة المفهوم الجنساني

إن مفهوم التنمية أكثر تعقيداً مما نتصور. فهي ليست خاصية يملكها أو لا يملكها الشعب أو البلد. فهذا التعبير يطلق على مجموعة من المميزات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي يمكن لكل واحدة منها أن تكون قد بلغت مرحلة من التنمية متقدمة تقريباً.

إن هذا التعبير، الذي يستخدم في العلوم الاجتماعية للدلالة على الظواهر التي تتغير تبعاً للأزمة أو الأمكنة أو الظروف، يبدو محل جدال بعض الشيء. ومن هنا ففي لحظة معينة يمكن لهذا البلد أو ذاك أن يعتبر متقدماً من بعض النواحي، أما في جوانب أخرى فإنه لا يزال يعتبر نامياً.

ووفقاً لما قاله الأمين العام للأمم المتحدة، فإن عالمنا يحتاجه تناقضات مخيفة: الغذاء الوفير، ووجود بليون شخص من الجوعى؛ والعيشة الباذخة لعدد قليل، والفقر لكثيرين غيرهم؛ والتقدم الهائل في الطب، ووفاة الأمهات أثناء الولادة كل يوم؛ والبلايين التي تنفق على التسليح للقتل بدلاً من حماية السكان. إن شعوب العالم بأسره تنتظر رداً من قادتها. إنها تنتظر حلولاً، وليس أنصاف حلول أو أعذاراً.

إن الفقر مرادف لعدم المساواة. وهو إنكار لكل الحقوق الأساسية. وليس الفقر من صنع الفئات المحرومة، بل ينشئه ويديمه "النظام" الذي أوجده معظم سلطات صنع القرار في المجتمع. وهو نتاج الفروق المتجذرة في توزيع السلطة والموارد، التي تحول دون المشاركة الكاملة لبعض الفئات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لمجتمعاتها.

إن هناك خطوة مهمة صوب الحد من الفقر، هي إيجاد بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تمكينية تتاح فيها للمجتمع المدني عامة وللمرأة خاصة إمكانية المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم. إن أساس الديمقراطية هو المجتمع المدني الذي يعمل فيه المواطنون معاً، ويعربون معاً عن اهتماماتهم، ويتبادلون المعلومات، ويحققون الأهداف المشتركة، ويؤثرون في حكوماتهم بشكل إيجابي.

إن التنمية أياً كانت، قبل أن تكون مؤشراً للنمو، هي في المقام الأول اختيار للقيم. ولا يمكن للتنمية الاجتماعية إلا أن تكون هي التشغيل التدريجي لطاقة مزدوجة: من ناحية، الطاقة التي تمثلها أي جماعة من البشر وكل الأفراد الذين يشكلونها؛ ومن ناحية أخرى، الطاقة التي يشكلها الوسط المادي الموجودة فيه هذه الجماعة، وهو الوسط الذي تعتمد عليه في تأكيد وجودها ووجود الأجيال القادمة.

ولا بد من أن يُتبع عن كثب النهج الجنساني الذي يفترض فيه الاهتمام بالفرص المختلفة المتاحة للرجل والمرأة، والأدوار المسندة إليهما اجتماعياً، والعلاقات القائمة بينهما. والمقصود هنا العوامل الأساسية التي تؤثر على عملية تنمية المجتمع، وعلى نتيجة سياسات وبرامج ومشاريع الهيئات الدولية والوطنية. إن القضايا الجنسانية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والحياة اليومية والخاصة للأفراد، وبجوانب حياة المجتمع الذي ناط بكل منهما، أي الرجل والمرأة، أدواراً محددة.

إن الحصول على الخدمات المالية لتحقيق النمو الاقتصادي للإنسان وتمكينه يجب أن يصبح من حقوق الإنسان، وأن تتمتع به المرأة والرجل كلاهما. وعلاوة على الدور الذي يجب أن يؤديه التمويل الريفي لكفالة مستوى حياة دائم، فإن استهداف المرأة يجب أن يسهم في إيجاد سلسلة من الدوائر الإيجابية تبدأ بتمكينها اجتماعياً وسياسياً، وصولاً إلى رفع مستوى الرفاهية. وفي هذا السياق تحديداً، فإن التمويل البالغ الصغر الناتج عن تفكير سليم والمدار بتكاليف شبه معدومة يمكن أن يؤثر بشكل مفيد على بعض جوانب تمكين المرأة. إن تعزيز حصول المرأة على التمويل البالغ الصغر يمكن أن يحسّن رفاهية الأسرة وأن يوجه الموارد الاقتصادية، كالاتّمان والادخار.

التوصيات

تتقدم الرابطة بالتوصيات التالية:

(أ) في سياق عالمي يتسم فيه رأس المال الاقتصادي بالتقلب والحدّاع، وتعرض فيه المرأة لأن تجرّفها المتطلبات التمييزية ووسطوة مالكي القوة الاقتصادية، يصبح من الملحّ إمكان الاعتماد على نُهج وأدوات للتنمية والتعبير تتيح تمكين المرأة واستفادتها من قواعد وإمكانيات نظام الدعم الذاتي، سواء بشكل فردي أو جماعي؛

(ب) تحسين مبادئ وطرائق جمع البيانات المتعلقة بتقييم فقر المرأة (السليمة والمعوقة) وحصولها على الموارد المالية (القروض)؛

(ج) تيسير الربط بين المفهوم الجنساني ومكافحة الفقر في البرامج والمشاريع الإنمائية؛

(د) زيادة حصول المرأة على خدمات التمويل البالغ الصغر. وهذا يمكن أن يكفل تمكينها الاقتصادي، إذ يتيح لها اتخاذ قرارات بشأن الاستفادة من مدخراتها وقروضها، والاستثمار في أنشطتها وإسهاماتها الاقتصادية، و/أو التحكم أكثر في شؤون المنزل. وتستطيع المرأة أن ترى تحسن إنتاجيتها وزيادة الدخل الذي تديره، وأن تشارك بقدر أكبر في السوق؛

(هـ) العمل، في إطار ورقات استراتيجية الحد من الفقر التي أعدها معظم الحكومات، على إيجاد نظام للمعلومات ذات المصدقية عن الفقر يهدف إلى القيام، في التوقيت المناسب، بتوفير قاعدة معلومات مشتركة للسلطات العامة، والقطاع الخاص، وشركاء التنمية، والمجتمع المدني، مما يساعد على حسن توجيه أنشطة الحد من الفقر وضمان انضمام السكان بفضل شفافية المعلومات؛

(و) زيادة إعلام السكان المستهدفين بالفرص المتاحة التي تظل غالباً في أيدي الخبراء والعالمين ببواطن الأمور؛

(ز) خفض زمن وكمية الدراسات التقنية وغيرها للتركيز على الأعمال المحددة المنفذة ميدانياً، وهي أعمال معروفة وثبت نجاحها في أماكن أخرى.

وإجمالاً فإن الحد من جميع أشكال عدم المساواة هذه المرتبطة بنوع الجنس يمكن في النهاية أن يقود طائفة واسعة من ضعاف السكان إلى مستوى حياة مقبول، إذ سيكون في استطاعة هذه الطائفة، اعتماداً على دخلها، الحصول على الضرورات الأساسية، ودفع تكلفة الرعاية الطبية في المراكز المعتمدة، وتعزيز تعليم أولادها بصورة لائقة، وأخيراً الحد من العنف المتعدد الأشكال الذي تعانيه.